

المصدر: وكالة أخبار اليوم

<http://www.akhbaralyawm.com>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" في المجلس النيابي

الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" في المجلس النيابي
الصفدي أكد أن وزارة الإقتصاد تنظر الى تعزيز الشفافية في الإدارة
الكلفة الإقتصادية والإجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الإستثمارات خطير
مخيبير: الإقتراح يشكّل مدمك تشريعي وضروري من أجل بناء نظام النزاهة
الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى هي إثبات حصول الأفعال بشهادات وأدلة

أكد وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي ان لبنان لا يحافظ على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط
رادعة تحدّ من الفساد أينما وُجد .

من جهته، النائب غسان مخيبير، فاعتبر أن الإعلان اليوم عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة هامة جداً
لبناء المؤسسات القانونية والإدارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان والوقاية منه .
إفتتح عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في قاعة المكتبة العامة في المجلس النيابي مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون
"حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على إقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام والذي نظّمته الشبكة الوطنية لتعزيز
الحق في الوصول الى المعلومات والتي تضم: برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، نقابة
المحامين في بيروت – جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات ، عدل، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية .
وحضر المؤتمر وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي والنواب: غسان مخيبير، علي فياض، عماد الحوت، طوني ابو
خاطر، وليد خوري، آلان عون، عاصم عراجي، والنائب السابق اسماعيل سكرية، وكما حضره مجلس إدارة الشبكة
ومنظمة برلمانيون ضد الفساد، وممثلين عن جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، وممثلين عن جمعيات اخرى ومهتمين .
مخيبير

في البدء كانت كلمة مجلس إدارة الشبكة ومنظمة برلمانيون ضد الفساد النائب غسان مخيبير الذي اعلن عن انجاز اقتراح
قانون "حماية كاشفي الفساد" الذي وقعه وتقدم به رسميا من مجلس النواب عدد من الزملاء النواب اعضاء مجموعة
"البرلمانيون ضد الفساد" وهم، الى غسان مخيبير، (مع حفظ الألقاب) الزملاء النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد
القادري، عماد الحوت، الان عون، جوزف معلوف، علي فياض .

قال: كان انجاز اقتراح هذا القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات"، وفي سياق مصادقة لبنان على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، فاتي اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون ومن حيث الشكل .

اولاً: من حيث المضمون

يشكل اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد مدمك تشريعي اساسي وضروري من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملاً بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ابرمها لبنان. هذا الاقتراح يضاف الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عنه في القوانين المرعية (لا سيما الأحكام الجزائية التي تجريم اعمال الفساد وصرف النفوذ) ومنها ما يزال في مرحلة المشروع، ابرزها اقتراح قانونغاذ الحق بالوصول الى المعلومات، واقتراح قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومنها الآخر ما يحتاج الى تعديل (مثل قانون الإثراء غير المشروع).

بات من نافل القول التأكيد على ان لبنان يعاني من آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته ويشكل عائقاً أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، إذ إن الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، كما إنه إحدى أدوات الجريمة المنظمة .

اما الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد، فهي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فساداً بشهادات موثقة وأدلة حسية، تمكن من اثاره هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولاً الى إلقاء القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الأحكام الجزائية العديدة المتوفرة في القانون اللبناني. لكن الموضوع فيه من الخطورة ما يجعل الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة يحجمون عن التحرك، اما بسبب خشية من تداعيات سلبية عليهم من جهة، او بسبب عدم ثقة بجدوى الملاحقة وفعاليتها. لذلك، برزت الحاجة الى تشجيع الناس على التحرك والإدلاء بمعلوماتهم حول الفساد بشكل يتجاوز النصح الكلامي، كما الحاجة الى تأمين الحماية اللازمة لكاشفي الفساد. لجميع هذه الأسباب ولغيرها اوضحناها في الأسباب الموجبة، يهدف اقتراح القانون إلى :

أولاً: التشجيع :

تمّ وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهذور، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة .

ثانياً: الحماية: على مستويين :

(1)حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن القانون آلية لحماية ورفع الضرر والتعويض؛

(2)حماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية .

ثالثاً: فاعلية الملاحقة :

لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعد ان

تقدم الزميل النائب روبير غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد". ونحن بدورنا تقدمنا بمجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفعالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة المذكورة .

ثانياً: من حيث الشكل

ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان، في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" التي تأسست في نيسان ٢٠٠٨ والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير، إذ تضمّ :

- آنواب برلمانيين من كتل مختلفة الموقعين على اقتراح القانون: ذلك ما يؤكد على اهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه .

- 2وزارات مختصة مختلفة (العدل، الإقتصاد والتجارة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الداخلية، المال .)

- 3نقابات مهن حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية: وهي عديدة ومتنوعة .

- 4التعاون في الخبرة القانونية والدولة المقارنة من خلال مجموعة عمل قانونية مؤلفة من خبراء قانونيين متطوعين،

وتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين التي وفرت الخبرة القانونية المقارنة من خلال أخصائيين لبنانيين ودوليين، لا سيما مع المحامية الدكتورة ماري غنطوس .

اما ابرز مهام الشبكة فهي اثنتين :

* من خلال مجموعة العمل القانونية التي تتضمن اخصائيين في القانون التي اشراف برئاستها عن مجموعة البرلمانيين

ضد الفساد: وقد انجزت مسودة اقتراح قانون "الحق في الوصول الى المعلومات" في ربيع ٢٠٠٩ وعملت على مسودة

قانون حماية كاشفي الفساد والملاحظات على قانون مكافحة الفساد (اي قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد).

* كما تعمل الشبكة من خلال مجموعة عمل المناصرة: التي تسعى مع سائر هيئات المجتمع على رفع مستوى التوعية

والتثقيف وتحفيز الحوار حول قوانين مكافحة الفساد (لا سيما قوانين الحق بالوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد

وهيئة مكافحة الفساد) وذلك بمختلف الوسائل المتاحة. كما وتعمل على الضغط حتى اقرار اقتراحي القانون المنجزة. والمهم

اليوم ان تبدأ اللجان النيابية المختصة مناقشة هذه الإقتراحات ووضعها في اولويات التشريع اللبناني. ويسرني ان اشير الى

التعاون الذي قام بين الشبكة ومؤسسة الصفدي، حيث عقد في طرابلس مؤتمر حوا الحق بالوصول الى المعلومات ومكافحة

الفساد .

وختم مخيبر بالقول: إنّ الإعلان اليوم عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة اضافية، انما هامة جداً، لبناء

المؤسسات القانونية والإدارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان والوقاية منه. الا وفقنا الله في هذه المهمة

الشاقة على طريق اقامة الدولة الديمقراطية الفاعلة .

الصفدي

ثم تحدث الصفدي فقال: باسم وزارة الاقتصاد والتجارة يشرفني أن أكون حاضراً اليوم في مؤتمر الإعلان عن اقتراح

قانون "حماية كاشفي الفساد" فهو يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد

في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته .

ولفت الى اننا في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكتشفه .

ولا يحافظ لبنان على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة تحدّ من الفساد أينما وجد .

من هنا تنظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خاصة عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية .

واضاف: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً. فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، أنه من أصل ٣٥ ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنوياً كرشاوى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف .

وتابع: مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعل على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار. ولعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد .

وناشد الصفدي المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة ب"مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أن يقرها كسلة واحدة بأسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية .

وقال الصفدي: أريد هناك ان أتكلم عن امر صغير حصل معنا، لقد وصلت من الصين مساء امس، وكان من ضمن البرنامج الرسمي للزيارات هناك زيارة لحاكم مقاطعة وعدد سكانها ٦٠ مليون شخص، وكان هناك زيارة لرئيس مجلس إدارة احدى الشركات الكبيرة في الصين، وقد إلغى الاجتماعان بخصوص الفساد، وحقيقة كان هذا الأمر سرى جداً. إن الدولة كما الصين التي يوجد فيها فساد مثل كل الدول، انها تأخذ الأمر بشكل جدّي وتوقف أشخاصاً في مراكز كبيرة جداً وتحيلهم الى القضاء بتهمة الفساد، إن شاء الله يوماً نتمكن من ذلك .

صعب

ثم كانت كلمة الشركاء في القطاع الخاص، التي ألقاها أمين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية فادي صعب الذي دعا :
أولاً: الإسراع في الإنتقال من اقتراحات ومشاريع القوانين الى قوانين نافذة بعد مراجعتها في اللجان النيابية المختصة وإحالتها الى الهيئة العامة .
ثانياً: ضمان حسن تنفيذ القوانين بما يتوافق وأهدافنا في تطبيق المساءلة والمحاسبة .

ثالثاً: متابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة .
وبعد ذلك جرى استعراض أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة من قبل النواب واعضاء في المنظمة.